

## التحالف الرئاسي في الجزائر وتفعيل عملية التحول الديمقراطي

د. فلاك نورالدين. أستاذ محاضر -أ-  
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

الملخص :

تعتبر عملية التحول الديمقراطي من الملامح الرئيسية في بلدان العالم الثالث خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، حيث تزايدت حالات الانتقال من النظم اللاديمقراطية بأشكالها إلى نظم أكثر ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية والتعددية الحزبية، وتأتي عملية التحول هذه على خلفية موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العديد من البلدان في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ومثلت هذه الموجة تحديا حقيقيا أمام كل من المفكرين والسياسيين وصانعي القرار، كما أن عملية دراسة دور الأحزاب السياسية والتحالفات القائمة بينها تعد صورة مباشرة لذلك التحول الديمقراطي، فالظاهرة الحزبية تأثرت كثيرا بتلك الموجة وأصبحت تقوم بوظائف جديدة أهلتها لتكون صاحبة الدور المحوري والهام في الانتقال والترسيخ الديمقراطي لذلك جاءت إشكالية هذا الموضوع لتبحث عن مدى مساهمة التحالف الرئاسي في الجزائر - والذي يعتبر احد مؤشرات التوافق الديمقراطي - في تفعيل عملية التحول والترسيخ الديمقراطي

**Abstract:**

The process of democratization is a key feature of third world countries during the 1980s and the first half of the 1990s, with the transition from democratic systems to more democratic systems Based on political pluralism and multi-partyism and the second process of transformation against the backdrop of the wave of democratic transformation that swept many countries in Europe ,Asia and Latin America And Africa This wave represents real challenges for intellectuals ,politicians and decision-makers.The process of studying the role of political parties andtheir alliances is a direct picture of the democratic transition The party phenomenon was greatly affected by this wave and it is assuming new functions to be the pivotal role in democratic transition and consolidation. There fore ,the problem of this issue is to look for the contribution of the presidential alliance in Algeria which is one of the indicators of democratic consensus in the process of transformation and democratic consolidation .

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء حول ما إذا كان التحالف في الجزائر هو ذلك الفضاء الذي التقت فيه أحزاب سياسية ذات توجهات أيديولوجية متباينة وبرامج سياسية واجتماعية متميزة، فهل يعني ذلك أن النخب المتنفذة في النظام السياسي الجزائري ستستمر في توظيف تلك الأحزاب - بوصفها أحزابا للسلطة أو على الأقل موالية لها-، وبذلك ترهن مسار التعددية السياسية والاجتماعية لصالحها ، أو أن التحالف هو مبادرة حرة من أحزاب سياسية استوعبت تلك الفترة الزمنية القاسية والمعاناة التي عاشتها الجزائر، خلال العشرية السوداء فتكتلت من أجل حماية الديمقراطية وتنازلت بذلك عن خصوصياتها الحزبية من أجل رعاية مسار التحول الديمقراطي وإنجاحه في البلاد.

## \* المحور الاول : التحالف الحزبي و الديمقراطية.

يرى كثير من الفقهاء والسياسيين أن نشأة الأحزاب السياسية يرجع إلى فجر التاريخ منذ أن بدأ الصراع بين الأفراد للوصول إلى السلطة، ومحاولة الحكام البقاء والاستقرار فيها ومحاولة المحكومين التكتل لإزاحة الحكام<sup>1</sup>، والأحزاب السياسية حسب أندريه هوريو **AndriHauriou** ليست حديثة العهد ولكنها موجودة منذ قديم الأزل في كل العصور وفي كل الأنظمة السياسية المختلفة<sup>2</sup>، كما أن نشأة الأحزاب السياسية ارتبطت بتطور النظام الديمقراطي تبعا لتعبير **ماكس فيبر M.Weiber** "الأحزاب السياسية أبناء الديمقراطية والاقتراع العام"<sup>3</sup>.

وكما أن تدعيم صور المجالس النيابية وتطور وظائفها وزيادة استقلالها عن الحكومات جعل أعضاء هؤلاء المجالس يشعرون بالحاجة إلى إقامة تكتلات يضم كل منها الأعضاء المتجانسين سياسيا وثقافيا، ونظرا لكونهم كانوا يسعون إلى إعادة إنتخابهم مرة أخرى، وبفعل اتساع نطاق حق التصويت شعروا بضرورة العمل الجماعي، لأنه كلما زاد عدد الناخبين أصبح من الصعب على المرشح أن يفعل ذلك بمفرده، وصار لزاما عليه أن ينسق جهوده مع مرشحين آخرين، ومن الطبيعي أن يختار التنسيق مع من يتفوقون معه في الاتجاهات والمواقف والآراء السياسية والفكرية، وبفعل هذا الاتفاق والالتقاء على أرضية مشتركة تم التمهيد في كثير من الأحيان لتكوين تحالفات حزبية<sup>4</sup>.

فالهدف الأول والأخير لكل الأحزاب السياسية هو الفوز بكرسي الحكم كوسيلة لتحقيق أهدافها، هذه الأهداف قد تكون نبيلة كالنهوض بالمجتمع وتحقيق العدالة وتوفير الأمن والاستقرار داخل المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة للخروج من الأزمات التي تمر بها، أو ربما تكون أهداف أنانية من أجل الحصول على المكاسب المادية أو أهداف أيديولوجية أو دينية بحتة لا يمكن تحقيقها في مدة غير محددة، لذلك سنحاول التعرف على التحالفات الحزبية في الأنظمة الديمقراطية وتصنيفاتها من حيث صناعة القرار، من حيث التحالفات الحزبية نفسها وتصنيف زمني قبل وبعد الانتخابات<sup>4</sup>.

**أولا : الأنظمة الديمقراطية والتحالف الحزبي .**

في الأنظمة الديمقراطية هناك مجالا طبيعيا لإجراء تجارب أيديولوجية طويلة المدى لأن الانتخابات تكون على شكل دوري وكل طرف سياسي في السلطة سيحاسب على أداءه في فترة حكمه، ولهذا فإن برامج الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية يتم صياغتها بشكل واقعي، حيث يمكن تحقيقه في فترة الحكم المتاحة بين انتخابات وأخرى.

بعض فقهاء علم السياسة مثل الفقيه السياسي **M.Laver** حاول تفسير طريقة تسيير شؤون البلاد في الأنظمة الديمقراطية النيابية على أساس نظريات علم الاقتصاد، إذ يدعي هؤلاء بأن نظام تداول السلطة ومنافسة الأحزاب على الفور بالأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة في الانتخابات، لا تختلف كثيرا عن عملية منح مناقصات لشركات المقاولات لإنجاز مشروع معين المشروع في هذه الحالة يكون إدارة شؤون الدولة وفترة الإنجاز هي فترة الحكم بين الانتخابات. الأحزاب السياسية تلعب هنا دور شركات المقاولات التي تتنافس على الفوز بالمشروع من خلال تقديم عروضها للناخبين، والناخبون أنفسهم يلعبون دور هيئة منح

المناقصات للشركات عندما ينتخبون حزبا معيناً بالأكثرية اللازمة لاستلام الحكم معتقدين بأن هذا الحزب ينجز المشروع حسب تصورهم، ومحاسبة الحزب الذي لا ينجز المشروع حسب الوعود التي قطعها قبل الانتخابات يتم من خلال عدم منح الثقة له من قبل الناخبين في الانتخابات المقبلة وهذه العملية هي بمثابة إبعاد شركاء المقاولات غير الكفؤة<sup>5</sup>.

وقد يحدث في بعض المرات بأن شركة ما لا تستطيع إنجاز المشروع لوحدها، ولهذا فهي تضطر إلى الدخول في شراكة مؤقتة مع شركات أخرى لهذا الغرض، وهذه الشركة هي نفسها التي تضطر أن تقوم بها الأحزاب السياسية بعض الأحيان للحصول على الأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة وهي تسمى بـ"التحالفات الحزبية".

## ثانياً : التحالف الحزبي والنظام الديمقراطي .

التحالفات الحزبية تختلف قليلاً عن الشراكة في مجال المقاولات، لأنه ليس كل نظام في إطار النظام الديمقراطي النيابي (البرلماني) يسمح بعقد تحالفات سياسية لتشكيل الحكومة ففي النظام الديمقراطي الرئاسي مثلاً حيث يلعب رئيس الدولة دور رئيس الحكومة أيضاً وينتخب مباشرة من طرف الشعب وليس من قبل البرلمان، فالحكومة تتكون في المرحلة الأولى من شخص واحد فقط وهو الرئيس المنتخب، ثم يقوم هو بدوره بتعيين الوزراء حسب تصوراته السياسية أو حتى الشخصية وحسب الإجراءات المتبعة في دستور البلاد كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية<sup>6</sup>.

إذا فإن التحالفات السياسية هي ممكنة فقط في النظام البرلماني الديمقراطي حيث تنبثق الحكومة من البرلمان المنتخب، واستمراريتها في الحكم تتوقف على المحافظة على الأكثرية اللازمة التي تدعمها داخل البرلمان، وحتى النظام الانتخابي المطبق داخل النظام البرلماني الديمقراطي يتأثر بشكل كبير على إمكانية عقد التحالفات الحزبية، ففي نظام الأكثرية مثلاً حيث الفائز يأخذ الكل كالنظام الانتخابي البريطاني، حيث يواجه عادة ظاهرة وجود حزبين كبيرين يتداولان على السلطة حسب نتائج الانتخابات، ولا حاجة في أغلب الأحيان لعقد تحالفات حزبية إلا في حالات اضطرارية كالحروب والأزمات الكبرى، لذا فإن ظاهرة عقد التحالفات الحزبية هي ظاهرة شائعة في نظام التمثيل النسبي من ضمن النظام البرلماني الديمقراطي نظراً لتشجيع هذا النظام لتوسيع الخارطة الحزبية في البلاد، وفيما بعض المرات يجعل دستور البلاد تشكيل حكومات ائتلافية إلزامياً كما هو الحال في سويسرا وبلجيكا<sup>7</sup>.

بالرغم من كون التحالفات الحزبية الطريقة المفضلة للحصول على كرسي الحكم، ولكنها ليست بشراكة سهلة لأنها تتطلب تقديم تنازلات من قبل كافة الأطراف المشاركة في التحالفات خاصة من قبل الأحزاب الكبرى التي لا تستطيع الحصول على الأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة لوحدها، لصالح الأحزاب الصغرى التي يمكن أن تكون قد فازت بنسبة ضئيلة فقط من الأصوات، ولكن هذه النسبة هي النسبة التي تحتاجها الأحزاب الكبيرة لكي تتمكن من تشكيل الحكومة، لهذا تضطر للاستجابة لمطالب هذه الأحزاب الصغيرة التي تميل في كثير من الأحيان إلى فرض شروط قاسية على الأحزاب الكبرى، كالمطالبة بمناصب وزارية مهمة لا تتناسب مع أدائها في الانتخابات.

مشكلة الأحزاب الكبرى التي تغشل في الحصول على الأقلية اللازمة لتشكيل الحكومة لوحدها هي ليست فقط الحصول على دعم الأحزاب الصغرى لتشكيل الحكومة، بل أيضا الحفاظ على هذا الدعم داخل البرلمان طوال الفترة القانونية للحكم.

وحتى في حالة نجاح الأحزاب السياسية في عقد التحالف فيما بينها يمكنها من تشكيل الحكومة الائتلافية، فإن تأثير الأحزاب المتحالفة داخل الحكومة يختلف من دولة إلى دولة، إذ أن درجة نفوذ الأحزاب المتحالفة داخل حكومة ما تتوقف على طريقة صنع القرار داخل هذه الحكومة نفسها<sup>8</sup>.

**ثالثا : الحكومات الائتلافية حسب طريقة صنع القرار.**

تصنف بصورة نسبية كالتالي:<sup>9</sup>

**1- الحكومة البيروقراطية:** هنا يلعب البيروقراطيون أي موظفي الدولة الكبار غير المنتخبين الدور الرئيسي في صياغة وتنفيذ قرارات الدولة، ولا يلعب الوزراء إلا دور الهواة في السياسة حيث تصدر وتنفذ القرارات باسمهم، وبالتالي يكون دور الأحزاب المتحالفة داخل هذه الحكومات في إدارة شؤون الدولة محدود بصورة تلقائية.

**2- الحكومات البرلمانية :** حيث يلعب البرلمان الدور الرئيسي في إدارة شؤون الدولة، من خلال توجيهه وإشرافه عن قرب لعمل الحكومة، هنا وفي هذه الحالة يكون دور الأحزاب المتحالفة كبيرا ومميزا.

**3- حكومات رئيس الوزراء :** حيث يكون دور رئيس الوزراء كبيرا في إدارة شؤون البلد يشبه دور رئيس الدولة في النظام الديمقراطي الرئاسي، في هذه الحالة يكون دور الأحزاب المتحالفة ضعيفا جدا.

**4- حكومات الأحزاب السياسية :** هنا يتم توجيه أعمال الحكومة من قبل الأحزاب التي ينتمي إليها أعضاء الحكومة مطابقا لأيدولوجية الحزب، حيث تصبح الحكومة أداة للسياسة الحزبية هذا الصنف من الحكومات يظهر عادة في أنظمة شبه ديمقراطية، حيث يلعب رئيس الحزب دورا كبيرا جدا في حالة وجوده خارج البرلمان، هنا دور الأحزاب المتحالفة يكون تلقائيا دورا فعالا.

**5- الحكومات التوافقية:** هنا تتخذ الحكومة قراراتها بالإجماع، ويكون أعضاء الحكومة متساوين في الحقوق بسبب حق النقض الذي يملكه كل واحد منهم، حتى لو كان لرئيس الوزراء دور مميز داخل الحكومة، هنا يكون دور الأحزاب المتحالفة دورا متساويا.

**6- حكومة الوزراء :** هنا يدير كل وزير شؤون وزارته بصورة شبه مستقلة، ورئيس الوزراء يلعب دور المنسق بين الوزارات، هنا يكون دور الأحزاب السياسية المشاركة في التحالف أعلى دور ممكن في الوزارات التي يديرها أعضاء الأحزاب المتحالفة.

وبعد تناولنا الحكومات الائتلافية حسب طريقة صنع القرار، سنتناول في المطلب الموالي التحالفات الحزبية نفسها ككل متكامل.

**رابعا : أنواع التحالفات الحزبية .**

التحالفات الحزبية هي عملية تنسيق بين حزبين أو أكثر قبل وبعد الانتخابات من أجل أهداف مشتركة تسطرها أطراف التحالف، هذه الأهداف غالبا ما تكون الفوز بكرسي الحكم (الوصول إلى السلطة)،

حيث لا يستطيع طرف ما الوصول إلى هذا الهدف لوحده بسبب فقدانه للأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة، وكلما زاد عدد الأحزاب داخل البرلمان كلما زادت إمكانية عقد التحالفات فيما بينها<sup>10</sup>.

وقبل أن نتعرض إلى أنواع تلك التحالفات الحزبية فإن كل حزب من الأحزاب المتحالفة يستقبل عرض من حزب آخر للدخول في ذلك التحالف معه، يأخذ في الحالات الاعتيادية على الأقل الشروط التالية:<sup>11</sup>

### 1- شروط عقد التحالف الحزبي:

- التحالف له فرصة واقعية للفوز.
- يمكن له أن يلعب دورا مناسباً في هذا التحالف.
- يكون سياسياً وأيديولوجياً قريباً إلى حد ما من هذا الحزب.
- يمكن أن يحصل على حصة عادلة من المناصب في حالة فوز التحالف في الانتخابات.

### 2- أنواع التحالفات الحزبية:

مصطلح التحالفات الحزبية ليس إلا مصطلحاً عاماً يشمل أنواع عدة من التحالفات الحزبية تصنف حسب الزمن والمحتوى، فبالنسبة للأخيرة هناك نوعين من التحالفات الحزبية:<sup>12</sup>

- التحالفات البرلمانية: حيث تتحالف الأحزاب داخل البرلمان لتشكيل الحكومة.
  - التحالفات الحكومية: حيث تشترك الأحزاب في الحكومة فقط، دون التنسيق في البرلمان، وينشأ في بعض المرات خلال منح الحزب الفائز بالأكثرية مقاعد وزارية للمعارضة لسبب ما.
- هذان الصنفان من التحالفات الحزبية تتفرع منهما عدة أنواع من التحالفات الحزبية تختلف حسب الظروف السائدة في عمل الدولة وأهم هذه التحالفات:<sup>13</sup>

أ- التحالف الموسع: هذا النوع من التحالفات السياسية تشترك فيه عادة كل أو أغلبية الأطراف السياسية الممثلة داخل البرلمان، وهو يعقد غالباً في زمن الأزمات الكبيرة التي تمر بها الدول مثل التحالفات البرلمانية التي عقدتها عدة دول أوروبية كالنمسا وبريطانيا، وكانت تحالفات برلمانية موسعة عقدت بعد الحرب العالمية الثانية.

ب- التحالف الأيديولوجي: الأحزاب المتحالفة يجمعها هنا التشابه في الأيديولوجيات كما هو الحال الآن بين حزب الخضر والحزب الاشتراكي في ألمانيا، أو بين الأحزاب الفاشية والعنصرية في إسرائيل تحت راية كتلة ليكود.

ج- التحالف التوافقي: هو تحالف إلزامي مستمر حسب بنود الدستور كما هو الحال في سويسرا أو بلجيكا.

د- تحالف المعارضة: هنا تتحالف أحزاب المعارضة ليس من أجل الفوز بكرسي الحكم (الوصول للسلطة) لأنها لا تستطيع أن تشكل الأكثرية أصلاً، بل من أجل تشكيل معارضة فعالة لمواجهة الأكثرية داخل البرلمان، ومراقبة أعمال الحكومة بصورة أحسن وأفضل.

أما بالنسبة للتحالفات الحزبية من حيث التصنيف الزمني فهناك التحالفات الحزبية التي تكون قبل الانتخابات وهناك تحالفات تكون بعد إجراء الانتخابات:<sup>14</sup>

أ- التحالفات قبل الانتخابات : التحالفات الحزبية قبل الانتخابات لا يمكن اعتبارها تحالفات من الناحية العلمية، أي تحالفات تؤدي إلى تشكيل الحكومة بالأكثرية لأن الأطراف المتحالفة ليست متأكدة من الفوز بالأكثرية اللازمة لتشكيل تلك الحكومة، ولهذا لا يمكن اعتبار هذا النوع من التحالفات إلا مقترحا موجها للناخبين بأن الحكومة المقبلة يشكلها هذا التحالف إذا فاز بثقة هؤلاء الناخبين، كما ينشأ هذا النوع من التحالفات عادة في ظل التمثيل النسبي عند تسابق عدد كبير من الأحزاب السياسية على مقاعد البرلمان، كما هو الحال الآن في الانتخابات البرلمانية العراقية وهو نوع شائع في أوروبا، حيث كانت نسبة 41% من كل التحالفات البرلمانية المنعقدة بين سنتي 1946 و2002 تحالفات من هذا النوع.

كما أن لهذه التحالفات الحزبية تأثير كبير على موقف الناخبين خلال عملية التصويت، لأن الناخب يمكنه مسبقا التعرف على هوية الأحزاب المشتركة في التحالف الحزبي بعكس التحالفات التي تعقد بعد الانتخابات، لهذا فهو يميل إلى عدم هدر صوته خلال التصويت لطرف ليست له فرصة واقعية بالفوز بالأكثرية وهذا هو ما يسمى بالتصويت الإستراتيجي<sup>15</sup>.

#### - مزايا التحالفات قبل العملية الانتخابية:

من أهم مزايا التحالفات الحزبية التي تعقد قبل إجراء العملية الانتخابية هي:

- التي تؤدي إلى تشكيل حكومة فعالة لأنها نالت ثقة الناخبين مسبقا.
- هوية الحكومة المحتملة المقبلة هي معروفة للجميع، ولعل في هذا إنصاف بحق الناخب وتمنح للحكومة المقبلة شرعية أكبر.

- يكون لدور الناخب دورا أكبر وأكثر مباشرة في انتخاب الحكومة المقبلة.

ب- التحالفات بعد الانتخابات : هذه هي التحالفات الحقيقية التي تؤدي إلى تشكيل الحكومة ما عدا في حالات تحالفات المعارضة، وهي ليست إلا تحالفات اضطرارية غير طوعية نظرا لعدم فوز طرف ما بالأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة لوحده، ولهذا فهي شراكة صعبة تؤدي إلى إعاقة عمل الحكومة وأدائها، وتتطلب في بعض الأحيان تقديم تنازلات كبيرة من قبل الأطراف المشاركة على حساب برنامجها الانتخابي والوعود التي قطعها مع الناخبين أثناء الحملة الانتخابية، ولهذا يعتبر هذا النوع من التحالفات خيانة لإرادة الناخب لأنه عندما انتخب حزب معين كان هدفه حكومة يشكلها هذا الحزب لوحده وليس بتحالف مع حزب آخر وما لا يريده هو في الحكم أصلا.

#### \* أقسام هذه التحالفات الحزبية :

تنقسم التحالفات الحزبية التي تعقد بعد الانتخابات إلى قسمين:

1- التحالفات التشريعية: والتي يتجاوز فيها نطاق التنسيق بين الأحزاب المتحالفة إطار تشكيل الحكومة إلى توحيد المواقف البرلمانية في حالة التصويت على القرارات والقوانين، والتحالفات التشريعية هذه تظهر في النظام الديمقراطي الرئاسي أيضا، حيث يمكن أن تعقد تحالفات مؤقتة بين الأحزاب الممثلة داخل البرلمان، أو بعض من أعضائها لتمير مشروع قانون معين بالأكثرية، كما هو الحال في بعض المرات في الكونغرس

الأمريكي، حيث يمكن أن ينضم بعض النواب الديمقراطيون إلى الجمهوريون أو بالعكس لتمرير مشروع قانون ما بالأكثرية.

كما أنه ليس من المفروض أن يؤدي تحالف تشريعي ما إلى تشكيل الحكومة الائتلافية لأنه قد يحدث بعض المرات بأن الأحزاب الممثلة داخل البرلمان تفشل في عقد تحالف فيما بينها للحصول على الأكثرية اللازمة بسبب الخلافات الأيديولوجية أو السياسية أو حتى الشخصية وبذلك تمنح الثقة لحكومة يشكلها الطرف الذي حصل على أعلى نسبة من المقاعد داخل البرلمان ولكن ما دون الأكثرية المطلوبة، وهذا ما يسمى بـ "حكومة الأقلية" وهي حكومة هشة غير مستقرة وضعيفة لأنها تكون دائما عرضة إلى التصويت على حجب الثقة منها من قبل الأحزاب الأخرى التي يمكن أن يتغير مزاجها بمرور الزمن وتتغلب على خلافاتها حتى ولو لمرة واحدة وهي عملية إسقاط الحكومة.

**2- التحالفات الحكومية :** وكما تحدثنا عنها من قبل فهي تشمل الحكومة فقط، ولا تؤدي بالضرورة إلى التنسيق بين الأحزاب داخل البرلمان (المؤسسة التشريعية).

ومهما كان حجم ونوع التحالفات الحزبية بعد الانتخابات فإنها عملية غير طوعية تتطلب التنازلات وتقسيم السلطة بين الأحزاب المتحالفة، ولهذا فإن الأطراف المشاركة في هذا التحالف تبذل كل جهدها لتشكيل تحالف يضمن لها الأكثرية اللازمة والمطلوبة فقط لا أكثر ولا أقل لأنه كلما زاد عدد المشتركين في ذلك التحالف كلما تقلصت حصة كل طرف مشارك من المقاعد الوزارية والمناصب العليا الأخرى داخل الدولة.

لذلك نجد أن الفقيه في العلوم السياسية **W.RIKER** طور في كتابه "نظرية التحالفات السياسية" الذي صدر عام 1962 مصطلح "تحالفات الحد الأدنى"<sup>16</sup>.

**3- تحالفات الحد الأدنى:** الأحزاب الكبرى تكون عادة الخاسر الأكبر في التحالفات ما بعد الانتخابات، لأن عليها تقديم تنازلات كبرى نسبيا لأحزاب صغيرة تحتاج إليها تلك الأحزاب الكبيرة لتشكيل "تحالف الحد الأدنى"، والأحزاب الصغيرة على علم بالوضع المأساوي للأحزاب الكبيرة، في هذه الحالة تحاول فرض شروطها القاسية عليها، مثلا لو كانت نسبة الحزب (أ) داخل البرلمان 49% ونسبة الحزب (ب) 47% ونسبة حزب (ج) 4% والحزب (ج) هذا هو حزب الوسط أيديولوجيا أي يمكنه التحالف مع كلا الحزبين، فإنه من المنطقي أن يتسابق كلا الحزبين (أ) و (ب) الكبيرين على الحزب (ج) لعقد التحالف معه للحصول على الأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة، فالحزب (ج) على الرغم من ضآلة نسبته بوسعه فرض شروط قاسية على كلا الحزبين لعقد التحالف مع أي واحد منهما لأنه يصبح فيما يسمى في العلوم السياسية "بضائع الملك" هذا فقط في حالة تكفي فيها أكثرية 50% زائد صوت واحد كحد أدنى لتشكيل الحكومة، ولكن إذا كانت أكثرية الثلثين أو ما فوقها ضرورية لتشكيل الحكومة كما هو الحال في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، فلا بد من عقد تحالفات موسعة لأن هذا النظام يقع ضمن نظام الديمقراطية التوافقية.

\* المحور الثاني : التحالف الرئاسي في الجزائر - الخلفيات والأبعاد -

أولا : خلفيات التحالف الحكومي (الرئاسي).

وقبل البدء في تحليل تلك الفرضيات لا بد من مراجعة السياق الذي أفرز التحالف وأسس له، وهنا نجد ثلاث أطروحات<sup>17</sup>: أطروحة ترى في التحالف أنه حصيلة تطور الممارسة السياسية في الجزائر، وأنه تتويج لنضال الطبقة السياسية المسؤولة لإخراج البلاد من أزمتها عبر المواجهة الجماعية لمظاهرها وتداعياتها، فضلا عن ضرورة البناء الوطني وفق الجهد المشترك والعمل على تفعيل الأداء السياسي وترقية التجارب والمشاريع السياسية بما يحقق الفعالية والنجاعة، فالتحالف من وجهة النظر هذه هو بداية مشوار سياسي طويل تبدأ في شكل بلورة فكرة أو مشروع للانخراط الجماعي في مشروع الدولة، بعد أن فشلت السلطة بمفردها في إنجاز هذا الأمر، ولم تتمكن في بناء الثقة بينها وبين المواطنين.

وفي نفس السياق يؤكد أصحاب هذه الأطروحة أن الظروف السياسية وتحدياتها - على المستوى الوطني المحلي أو على المستوى الإقليمي - وما يفرضه من تداعيات باتت تفرض أنماطا من التفاعل لا مكان فيه للوحدانية والفردانية<sup>18</sup>.

وثاني فكرة للتحالف عند أصحاب هذه التوجه - الذي تمثله حركة مجتمع السلم - هو تتويجا لسلسلة من المشاريع تهدف كلها إلى بلورة مواقف ورؤى توحيدية توافقية بين الأطراف والفعاليات السياسية حول ملفات وقضايا إستراتيجية، من شأنها الدفع بالبلاد خارج خطوط الأزمة، وظل أصحاب هذا التوجه يعملون بمرحلية وتدرج من أجل ترقية الفعل الديمقراطي والمساهمة في جلب الاستقرار وتقويم مؤسسات الدولة وتحقيق فعاليتها، ضمن مشاريع التحالف الإسلامي الوطني، إلى العقد الجزائري العام، إلى مبادرات ترقية الوثام، إلى حماية الوحدة الوطنية ودعم الديمقراطية وغيرها من المشاريع والمبادرات التي تؤسس لمثل هذه الإنجازات إلى أن بلغت طورها الجديد المتمثل من الناحية السياسية في ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي<sup>19</sup>.

ويؤكد هذا المعنى السيد أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم في كلمته التي ألقاها بمناسبة توقيع عقد "التحالف الرئاسي" حيث يقول: "إن الذين يعتقدون بأن التحالف الرئاسي ليس إلا صورة مكررة في ائتلاف 1999<sup>20</sup> إنما ينكرون حقيقة تاريخية كبرى وهي أن الواقع السياسي في الجزائر قد تغير، وإنك لا تضع قدمك في النهر مرتين أو ينسون أن الذين اجتمعوا قبل خمس سنوات في "فندق الجزائر" قد أدركوا بعد تجربة ثرية خلال هذه السنوات الخمس، أن الجزائر حررها الجميع وبنيتها الجميع، وهذا المعنى قد صار قناعة سياسية مشتركة بين السيد رئيس الجمهورية وشركائه السياسيين في التيارات الثلاث، وفي قناعات آخرين كثيرين في تشكيلات مماثلة وهيئات مساندة والطريق ما زال أمامنا طويلا"<sup>21</sup>.

ويشارك حركة مجتمع السلم هذا الطرح كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي حيث يقول السيد عبد العزيز بلخادم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني: "إن هذا التكامل لا يقتصر على الانتخابات الرئاسية فحسب، بل سيستمر ليعزز العمل الجماعي الذي بدأناه منذ سنوات، إننا نريد من هذا التحالف أن يرتقي ليصبح قطبا بالمفهوم الواسع للوطنية لأن هذه الأخيرة من دون احترام المثل والقيم والعقيدة لا تؤدي معناها في البناء الوطني، نريد في هذا التحالف أن يكون نصرة للحق وأداة لتحقيق الإصلاحات التي شرعنا في تنفيذها جميعا في حكومات الائتلاف التي تتالت لتسيير شؤون الدولة"<sup>22</sup>.

ويضيف في هذا الصدد السيد أحمد أويحيى الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي قائلاً: "نحن في التجمع الوطني الديمقراطي مثل شركائنا في هذا التحالف مقتنعون أننا ننتمي إلى أمة مسلمة، ننتمي إلى أمة هي جزء من الأمة العربية الإسلامية، وتنتمي إلى شعب متجذر في الأمازيغية، ونحن في الائتلاف بالأمس، وللى التحالف اليوم، مقتنعون أن الجزائر في انتظار البناء وأن الجزائر في انتظار التشييد" <sup>23</sup> ... "ونأمل أن هذا التحالف يكون قاطرة ولحدي قاطرات لجعل الجزائر تطمئن على أصاليتها، تطمئن على هويتها، وتتفرغ للبناء وتتفرغ إلى ما ينتظرها في عشرة أو أقل، وهو ما ينتظره المواطن يومياً ليخلص في محن الحياة، وهذا هو الذي جعلنا ندخل في هذا التحالف بكل قناعة وبكل وفاء، تحالف سنتعاون فيه جميعاً للعمل جميعاً من أجل جزائر ديمقراطية وجمهورية، من أجل جزائر التقدم والأصالة، من أجل جزائر البناء والأفكار والبرنامج" <sup>24</sup>

\* أطروحات أخرى:

في مقابل تلك الأطروحات السابقة هناك أطروحات أخرى لتفسير فكرة إنجاز هذا التحالف الرئاسي، حيث تغري إحداها الفكرة إلى مأزق الأحزاب السياسية قبل رئاسيات 2004، فحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يتخبط في مشاكل داخلية هددت وحدته وكيانه، لقي الدعم اللازم من شركائه في التحالف إذ اعتبروا السيد عبد العزيز بلخادم الممثل الرسمي للحزب رافعين بذلك الغطاء عن السيد علي بن فليس في منافسة السيد عبد العزيز بوتفليقة، أما حركة مجتمع السلم والتي شاركت في كل الحكومات المتعاقبة منذ عهد الرئيس زروال كانت تبحث عن إطار قانوني وسياسي مقنع يضمن لها البقاء والنمو، ناهيك عن النتائج الضعيفة التي حققتها في الانتخابات التشريعية والمحلية 2002 والتي أظهرت الفراغ الكبير الذي تركه مؤسسها المرحوم محفوظ نحناح. <sup>25</sup>

ويذهب آخرون في النظر إلى التحالف الرئاسي أنه مجرد حركة توحى بالتغيير في إطار ثابت مستمر يميز سلوك النظام السياسي الجزائري، وقدرة النخب المتنفة في التحكم في المشهد السياسي الجزائري، وتلك طبيعة ثابتة من طباع نظام الحكم في الجزائر، حيث لا يتغير إلا في نطاق الانسجام التام وفي إطار ضمان استمرارية متناقضة الأيديولوجية (كما هو الحال في أيديولوجيات وسياسات وأفكار أحزاب التحالف)، متناقضة البرنامج ومن ثم متناقضة المصالح. <sup>26</sup>

ثانياً: أبعاد التحالف الرئاسي .

سجلت كل من جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي بارتياح كبير النتائج الإيجابية المحققة بفضل الائتلاف الحكومي القائم بينها منذ عام 1997 م وثمنت عالياً هذه التجربة، ما مكن من إخراج البلاد من الأزمة العميقة التي كادت تعصف بها الأمر الذي ساعد تدريجياً على استعادة الأمن والاستقرار وبناء المؤسسات، وقد سمح هذا الائتلاف المشكل حول فكرة التعاون على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة منذ سنة 1999، وتحقيق جملة من الأهداف أهمها مسعى الوئام المدني، والإنعاش الاقتصادي واسترجاع الجزائر مكانتها وهيبته الدولية <sup>27</sup>، كما سجلت الأطراف المتألفة بعض الصعوبات التي اعترضت طريقها والمتمثلة في قلة التنسيق وضعف التشاور، وشعوراً منها بأهمية

وجدوى هذا الائتلاف الذي كان وليدا للإرادة السياسية المشتركة والصادقة لخدمة البلاد وتراكم التجربة واستمرارية الدولة، فإن أطراف العقد عقدت العزم على تجاوز السلبات وتثمين الإيجابيات وتفعيل التنسيق بإعطائه بعدا وطنيا أعم وأشمل، وتطوير "الائتلاف الحكومي إلى تحالف رئاسي" وفقا للمبادئ والأهداف والمحاور والآليات المرسومة أدناه، على أن يتضمن البرنامج الانتخابي الرئاسي مضمون هذا العقد.<sup>28</sup>

ثالثا : مضمون عقد التحالف الرئاسي .

### 1 مبادئ التحالف الرئاسي :

يقوم التحالف الرئاسي على المبادئ التالية:

- 1 احترام الدستور .
- 2 مكونات الهوية الوطنية من إسلام وعروبة وأمازيغية.
- 3 الثوابت الوطنية في إطار مرجعية بيان أول نوفمبر 1954.
- 4 النظام الديمقراطي الجمهوري .
- 5 دولة الحق والقانون .
- 6 مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة ظاهرة العنف .
- 7 التعددية السياسية والحريات والديمقراطية .
- 8 حرية التعبير وحرية الإعلام .
- 9 الوحدة الوطنية وسيادة الجزائر .
- 10 -التداول السلمي على السلطة .
- 11 -الوفاء لكل اللذين ماتوا أو استشهدوا من أجل أن تبقى الجزائر واقفة .

### 2 - الأهداف:

يرمي هذا التحالف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أ -ترقية العمل المشترك من أجل تعزيز واستقرار البلاد وتراكم التجربة.
- ب -مساندة مكافحة الإرهاب المنبوذ وطنيا ودوليا وعدم الخلط بينه وبين الإسلام وحق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال لتقرير المصير .
- ت -الممارسة الديمقراطية وحماية المنافسة السياسية في إطار الدستور وقوانين الجمهورية.
- ث -الدفاع عن الوحدة الوطنية، أرضا وشعبا، وكذلك الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة المعدة في الدستور .
- ج -الدفاع عن القيم والأخلاق الإسلامية والحريات الفردية والجماعية طبقا للدستور .
- ح - العمل على ترقية مسعى الوثام المدني إلى مصالحة وطنية بين الجزائريين .
- خ - دعم مواقف الجزائر الثابتة دوليا تجاه القضية الفلسطينية ونصرتها، وكل القضايا العادلة الأخرى في العالم .

- د - تعزيز مكانة الجزائر في الساحة الدولية والعمل على تفعيل مسار الاندماج المغاربي من أجل تحقيق الوحدة العربية الإسلامية والوحدة الإفريقية.
- ذ - تعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية الاجتماعية في إطار القيم الوطنية وبما يقدم التنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية ويهيئ للشباب فرص العمل.
- ر - العمل على تطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية.
- ز - العمل على ترقية اللغة الأمازيغية طبقا للدستور.

### 3 - محاور التحالف الرئاسي:

- أ - الوحدة الوطنية وثوابت الأمة.
- ب - التضامن بين أحزاب التحالف.
- ت - التحالف داخل الدوائر السياسية للحكم أفقيا وعموديا.
- ث - التشاور السياسي المستمر.
- ج - الانتخابات الرئاسية 2004.
- ح - الاستحقاقات الانتخابية.
- خ - التنسيق في مجال التشريع.
- د - التنسيق على مستوى المجالس المنتخبة.
- ذ - التنسيق في مجال الحركة الجمعوية.

### 4 - آليات التحالف:

تشكل لجنة وطنية مشتركة بين قيادات الأحزاب الثلاثة تقوم بوضع آليات لمتابعة تنفيذ مضمون هذا العقد على مستوى مختلف هيئات وهياكل الأحزاب الثلاثة أفقيا وعموديا، بما يكفل التوافق في مختلف القضايا، ويسطر برنامجا عمليا على المدى القريب والمتوسط والبعيد حسب مقتضيات المراحل ووفق المبادئ والأهداف والمحاور المرسومة في الفقرات أعلاه، وذلك تحت المسؤولية المباشرة لزعماء الأحزاب أطراف العقد الذي يستوجب عليهم أن يلتقوا فصليا.<sup>29</sup>

### خاتمة:

مما سبق نخلص إلى أنه لا بد من الإشارة إلى جملة من المسائل قد لا تجمع عليها الطبقة السياسية في الجزائر، وهي أن الائتلاف الحكومي الذي شكل القاعدة الأساسية للتحالف الرئاسي والذي جاء نتيجة لانتخابات 05 جوان 1997 لا ينظر إليه الجميع في الجزائر على أنه إنجاز وأنه ساهم في إرساء أسس الأمن والاستقرار وبناء المؤسسات كما يرى أطراف التحالف، وإنما هو بحسب آخرين ساعد على استمرار السلطة الفعلية وتجاوز محنتها، وفي مقابل هذه النظرة نجد من يؤمن بضرورة تعايش الحرس القديم من النظام التسلسلي مع النخب الديمقراطية الجديدة ويعتبر ذلك مرحلة لا بد منها، حيث أن الانتخابات بحسب رأي هذا الاتجاه لا تعزز بالضرورة نخباً غير فاسدة أو أكثر انفتاحاً، كما يؤمن أصحاب هذا الرأي بأن الديمقراطيات الناشئة وما تعرفه من انقسامات ومطالب شعبية متصاعدة إلى جانب ثقل موروثات النظام

التسلطي ومن ثم ضرورة الالتقاء حول الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبل السياسات الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة.<sup>30</sup>

وقد شكل التحالف الرئاسي وقبله الائتلاف الحكومي أحد أبرز أوجه هذه الاتفاقيات التفاوضية بالرجوع إلى بنود وثيقة الائتلاف أو مبادئ وأهداف التحالف فإننا سرعان ما نكشف عن ذلك. شكل التحالف الرئاسي في الجزائر أحد أوجه الديمقراطية التوافقية بالنظر إلى روح العقد التفاوضي الذي يربط تيارات وأفكار مختلفة، وهذا من شأنه أن يرتقي بالفعل الديمقراطي داخل النظام السياسي الجزائري.

التحالف الرئاسي في شقه النظري يعبر عن رؤية توافقية توحيدية بين فعالياته السياسية حول قضايا وملفات إستراتيجية من شأنها تعزيز التحول الديمقراطي في الجزائر تدريجيا، لكن من الناحية العملية نجد أن التحالف الرئاسي محتوى داخل برنامج رئيس الجمهورية (ممثل السلطة الفعلية داخل النظام السياسي)، وهو بذلك غير مستقل بل تابع لسلطة الرئيس يجسد ما جاء في برنامجه تجسيدا فعليا وحرفيا، وهذا قد يصطدم بنتائج غير متوقعة مستقبلا خاصة في علاقة التحالف بالمعارضة السياسية في الجزائر سواء الإسلامية المتطرفة أو العلمانية الراديكالية.

الهوامش

<sup>1</sup> - Jean –Marie Denqwin **Kintroduction à la science politique**-paris:Hochette livre, 1992, P 90-91.

<sup>2</sup> - André Hauriou, **droit constitutionnel et science politique**. 12<sup>ème</sup> édition, Paris: Arnaud colin, 1999, P2003.

<sup>3</sup> - صباح مصطفى، حسن المصري، **النظام الحزبي في مصر** . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 46.

<sup>4</sup> - هالة مصطفى، "نشأة الأحزاب

السياسية": <http://www.acpss.abram.org.ag/2001/1/1/younes 5.htm>

<sup>4</sup> كمال سيد قادر، "نظرية التحالفات الحزبية، من يتحالف مع من ولماذا؟"، الحوار المتمدن، العدد 1022،

بتاريخ: 2004/11/11، على الموقع: <http://www.alhewar.org>

<sup>5</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>6</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>7</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>8</sup> المرجع السابق، ص 2.

<sup>9</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>10</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>11</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>12</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>13</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>14</sup> المرجع السابق، ص 3.

<sup>15</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>16</sup> - المرجع السابق، ص 4.

<sup>17</sup> - محمد بوضياف: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر- دراسة تحليلية نقدية- دار المجدد، سطيف الجزائر: 2010، ص 33.

<sup>18</sup> - عثمان بخاري: "التحرير التحالف الفكرة والإنجاز" جريدة النبا، العدد 376، بتاريخ مارس 2004، ص 02.

<sup>19</sup> - المرجع السابق، ص 08.

<sup>20</sup> - وقع كل من: حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، حركة النهضة، على وثيقة ائتلاف حكومي في عشرة بنود في أبريل 1999. / أنظر الملحق رقم (01)

<sup>21</sup> - أبو جرة سلطاني، "التحالف الرئاسي حماية للألوان الوطنية"، كلمة السيد أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم بمناسبة التوقيع على وثيقة التحالف، فندق الأوراسي في 16 فيفري 2004.

<sup>22</sup> - السيد عبد العزيز بلخادم، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في كلمة بمناسبة التوقيع على وثيقة التحالف، فندق الأوراسي في 16 فيفري 2004

<sup>23</sup> - السيد أحمد أويحيى، الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي في كلمة بمناسبة التوقيع على وثيقة التحالف، فندق الأوراسي في 16 فيفري 2004.

<sup>24</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>25</sup> - عبد القادر درحيرش، " جمود التحالف أم أحزاب عاجزة " جريدة السفير، العدد 292، بتاريخ 2005/12/31 إلى 2006/01/06.

<sup>26</sup> - محمد خير الدين، "التغير من أجل الاستمرارية" الخبر الأسبوعي، العدد 362، من 2006/10/04، ص 09.

<sup>27</sup> - وثيقة عقد التحالف الرئاسي، في 2006/05/24، على

موقع: <http://www.hmsalgeria.net/modules.php?archives>

<sup>28</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>29</sup> - وثيقة عقد التحالف، المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>30</sup> - علي الدين هلال وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص 149.